

شأنه تشبه في الاستعارة فادراج المشبه في جنس المشبه به وورد بعد
 الحكم بأنه الأدرج عنده وكان استنباطه هو استنباط خزانة واما
 بكون استعارة الأثر الكلامي بحيث ينبغي أن لا يستطرد من المقام قال
 يمكن أن الكناية من فروع التشبيه المقابله تشبيه التسم بالموت
 واستعمل له اسم فمعي انبت المشبه انبت السبع ثم جعل الكلام كناية
 عن الموت والحق انه بعيد عن الضيد وبما يصلح بطرد وتمام التشبه
 عليه في الكناية فقال برون وجوه الأول انه اذا كان المراد كناية عن
 تحق الموت لا المحل كان ذلك من باب الكناية فالجاءه للاستعارة
 في لفظ المشبه وقده انما احتاج للكناية بعد الاستعارة حيث اريد
 بالمشبه السبع ثم انما ليس ثم قال الثاني ان كل واحد يعرف ان المراد
 بالمشبه في هذا التركيب الموت قطعاً والحق انه لا يقطع مع الإمكان
 فهو بعيد كما قلنا ونحن الكلام يحصل على الوجه الذي ذكره عصام
 قال الثالث ان الاستعارة بالكناية من فروع التشبيه
 المعروفة بل الاستعارة مطلقاً من فروع التشبيه الاصلية وهذه
 دعوى فانهم انما يعرفون في علاقتها بالمشابهة مطلقاً والامثلة
 لا تخص وعدم وجودان التخصيص الكلي لسن فاطماً لعدم التوجوه
 ثم قال الرابع لزوم الترتيب لان المراد على مراد السبع الحقيقي وبيان بعده
 بالانه لا يراد في هذه الكناية المعنى الاصلية مع رتبة في عبارته هنا
 الخامس انما يصح فلا يكون هو ضمناً آخر وقده انه يكتفي في
 جعلها اسماً يوفق في تحريك الكناية السبع قال السادس بلزوم جواز
 زيدا استعارة في حكم ريت زيدا في الغاية والاقابل به وقده ان هذا القول
 فيه شرط وهو الكناية وعدم العينية على ان لا يراد المذهب منها
 وانه هناك غير بين قال السابع انه بالكناية قطع النظر عن الحقيقي
 لتلازم الكثرة وذلك عند سمي الاستعارة فيلزم اعتبار التي تروى
 اعتباراً وهو تفاوت وجوانه ان المحاز في المحرور فقط المشبه والكناية
 في المراد بماهية من حيث معناه بعد وهو في التسم بشرط الشاقي
 احتج والمورد ومن هنا يجاب عن ما يقال كيف الجازع الكناية

مع تفرقة

مع تناقضها في صحة اذ هو الموضوع له ومنها الواجبة لئلا يحد
 السابق من عدم تحريكها قال في التام ان ذكر الألفاظ بعد التشبيه
 المطلوب فتكون نازلة الدرجة والجماع انما من البلاغة بل ان وجوبه
 ان التحريك هو وويلقي في البلاغة زيد الدقة في الاعتبار السابق في
 وكما يد قال التام انه خارج لاجتماعه وهو مني على اعتبار الجماع في
 مثل هذه الاعتراف والاضافة بيانها بل من اضافة الدال لان التشبيه
 بالمعنى - مرور تحت الظاهر وتام ان يكون في كلام المصنف تام واسمها
 ضمن الكلام اي الاستعارة فتأمل ساقيا في اول العقد فصح بالورد
 وقصد ان الراد على صام حيث اعترض على المصنف ما عدا ما صح
 الكساف ومقابلته بالكلية لغيره الاحاطة على غيرها فاهنا على القليل
 في العاقل ويعد في بعض الحاشي من ان انشأ الاظهرا وصف الصحيح
 اي والمجموع من حيث هو صحيح لا يوصف بالفعل وان تحريكها من يؤولون
 في المجموع على حكم القاعدة احاده في صورة الاستعارة بالكناية المحصل
 ان ال في الامر للكيد بل الاستعارة لا يعدل بوجد من المشبه لان المراد
 عدم الانفكاك في التثبوت والاستيفاء معاً فزيد من التحريك اي ما ذكره
 السكاكي من التخلية وحدها وسيا في معرفة الخطيب مذكور في التمر
 حاصله ان السكاكي في قول اني تمام لا يقتضي مما التلام ان المراد استعارة
 بدون مشبه توه للمعلم شيئاً منها بالمفرد في الخطيب نحو الكناية في
 تشبيه التلام بطرق اوله والتلام من باب الجان المأخوذ استعارة تخفية
 ذكره السكاكي في ابا ارض ابلغ ما من ان الماء متشبه عن الغدا وابلع تحفصة
 عن خوره او حقيقه في انبت الربيع العقل كان باق على معناه لا يغير
 علاقه غير المشابهة ويؤخذ من القصاص وحده هنا كما ان الاستعارة على
 وزن ماسق في الترخيم من الجاز المرسل والقدر المشرك وزيد ايضا
 استعمال الكناية على ماسق لكن الحق ان الاختيار لا يقتضي ذلك
 اذ لا معنى للاختيار لفظه اصل القوه وان يكون لسان الواضع واستعمل
 بان الاعتراض هو المحل للاختيار الزيادة فهو لا يوافق الحظ المصنف
 والاضاع معنى عنوان الزيادة من اصله فتأمل لكلمة الحوزة في الاصل

فانه في السبعين ما يكون
 صفة